

أطفال عصابات داعش الإرهابية تحديات مجتمعية ومستقبل مجهول

م.م. خالد مجيد صالح
وزارة التربية

أ.د. ميادة أحمد الجدة
كلية الآداب / جامعة بغداد

المستخلص:

إن الحروب عبر العصور التاريخية كانت تحمل ويلات للشعوب التي تخوضها أو تقع على أراضيها، ومنذ القدم فإن مخلفات الحروب تكون أشد وطأة على المجتمعات الإنسانية من الحروب نفسها، والعراق كان ولا يزال جزءاً من هذه الدول التي مرت بحروب وصراعات ونزاعات كادت أن تؤدي في بعض الاوقات الى تهديد نسيجه الاجتماعي بالانهيار لولا وجود عقول خيرة واردة مجتمعية قوية وروابط اجتماعية ناضجة ساعدت على تجاوز هذه المهددات.

إذ مر العراق بعد (٢٠٠٣/٤/٩) بمشكلات اجتماعية خطيرة أثرت بشكل كبير في المجتمع ولعل آخرها احتلال عصابات داعش لثلاث محافظات واجزاء من محافظتين، أفرز ذلك مشكلة تضاف لما هو موجود وهي الاطفال المولودين في الحرب نتيجة الزواج الذي كان يعقد في محاكم يعدها التنظيم الارهابي شرعية بمحافظة نينوى تحديداً يضاف لهم اطفال المغتصابات من قبل أفراد تلك العصابات والاطفال المنتمين لهذه العصابات من العراقيين والاجانب الذين دخلوا الى العراق مع ذويهم والمختطفين والمجندين للقتال ممن لا يُعرف نسبهم، لقد تركت هذه العصابات قيم وافكار وثقافة لم يعدها المجتمع في محافظة نينوى من قبل، إذ أعيد المجتمع لعصور الجاهلية من خلال قيم البداوة في السبي والقتل على الهوية الدينية والعرقية ونبد الاديان وامتهان كرامة المرأة والغاء ودثر معالم الحضارة والعلم والتطور التقني والانقطاع عن العالم الخارجي.

وخلف ذلك جملة من التحديات التي تواجه قبول اطفال هذه العصابات أو المنتمين معهم في المجتمع وصعوبة الاعتراف بما حصل من زيجات أبان مدة حكم عصابات داعش لمحافظة نينوى، ويعد موضوع التحديات التي يشكلها هؤلاء الاطفال من الموضوعات الحساسة والخطيرة في المرحلة الراهنة والتي أن تركزت بلا حلول فإنها ستولد للمجتمع العراقي مشكلات يصعب حلها في قادم الايام، فالاطفال محتجزون في سجون ومخيمات مع أمهاتهم أو رفاقهم ولم يتم التحرك لإعادة تأهيلهم لنزع ما تبقى من أفكار وقيم هذه العصابات من عقولهم، فمرحلة ما بعد داعش ستكون ذات أبعاد خطيرة إذا لم يُحسن التعامل مع ما خلفته من أفكار في النشئ الجديد الذي تربي على قيم وافكار هذه العصابات.

الكلمات المفتاحية: اطفال - عصابات داعش الإجرامية - التحديات الاجتماعية - مستقبل

مجهول

Abstract

Wars throughout historical eras have had calamities for the people they are fighting or are located on their lands. Since ancient times, the legacy of wars is more severe for human societies than the wars themselves, and Iraq was and still is part of these countries that have gone through wars, conflicts and disputes that almost led to some times. To the threat of his social fabric to collapse without the presence of good minds, strong community will, and mature social ties that helped to overcome these threats.

As Iraq passed after (9/4/2003) serious social problems that greatly affected society, perhaps the last of which was the occupation of ISIS gangs for three governorates and parts of two governorates. This resulted in a problem that added to what exists, namely children born in the war as a result of marriage that was held in courts that counted The terrorist organization is legal in Nineveh governorate specifically, to whom the children of rapists are added by the members of those gangs and children belonging to these gangs, Iraqis and foreigners who entered Iraq with their families, kidnappers and recruits to fight those whose origins are unknown, these gangs left values, ideas, and culture that society did not have in the province Nineveh before, as society was restored to the eras of pre-Islamic times through the values of nomadism in captivity, killing on religious and ethnic identity, denunciation of religions, degradation of the dignity of women, abolition, muffling the features of civilization, science, technical development and discontinuation from the outside world.

This left a set of challenges facing the acceptance of the children of these gangs or those who belong to them in society and the difficulty of recognizing the marriages that occurred during the period of the ISIS gangs rule in Nineveh Governorate, and the issue of challenges posed by these children is one of the sensitive and serious issues in the current stage that are left without solutions, as they are left without solutions. Iraqi society will be born with problems that will be difficult to solve in the coming days. Children are held in prisons and camps with their mothers or companions, and there has been no movement to rehabilitate them to remove the

remaining ideas and values of these gangs from their minds. The post-ISIS stage will have dangerous dimensions if dealing with m is not improved. I left it behind ideas in the new youth who were raised on the values and ideas of these gangs.

المقدمة :

إن مشكلة اطفال داعش إحدى المشكلات الجديدة التي ظهرت في المجتمع العراقي إذ لم يكن لها عمق تاريخي، أن هذه العصابات حديثة في نشأتها، إذا ما سلمنا واضفنا لها اطفال تنظيم القاعدة الارهابي الذي ظهر في العراق بعد الاحتلال الامريكي عام (٢٠٠٣) إذ كانت بداياته في الاردن بعد عام (١٩٩١) وموجود الى وقتنا الحاضر في افغانستان وبعض الدول العربية وكان أقوى ظهور له في احداث أيلول (٢٠٠١) والاعتداءات التي قام بها في الولايات المتحدة الامريكية من خلال الهجمات التي نفذها اعضائه بعد اختطاف طائرات وتفجيرها على مباني حكومية ومركز التجارة العالمي في نيويورك، وأن هذه العصابات تمثل الامتداد الفكري للقاعدة من حيث الايديولوجيا والمنهج وطريقة العمل ألا في أمور كالتفكير ببناء دولة إسلامية حسب ما تدعي واعادة تطبيق الشريعة بنصوصها القرآنية وهذا ما زاد من تطرفها.

ومع معرفتنا التامة بأن هذه المدة أي ظهور عصابات داعش على الرغم من قصرها لكنها أثرت بشكل كبير في أفراد المجتمع بما خلفته من مشكلات وافرازات قد يمتد تأثيرها الى عقود من الزمن، أهم ما افرزته هي مشكلة الاطفال الذين هم من صلب جنود هذه العصابات والاطفال الذين انتموا للتنظيم ولم يُعرف نسب غالبيتهم، فالتحديات التي سيواجهونها في المجتمع سوف تتنوع منها قانونية وسياسية وامنية يوثرون بها ويتأثرون بها.

سأحاول في هذا الفصل ومن خلال ثلاثة مباحث تناول التحديات التي يشكلها اطفال داعش على المجتمع والمشكلات المترتبة من جراء وجودهم في محافظة نينوى، إذ سيكون المبحث الاول مخصص للتحدي القانوني، اما المبحث الثاني فسيتناول التحديات السياسية وعولمة الارهاب لكون الواقع السياسي في العراق دائما ما ينعكس على الواقع الامني، اما المبحث الثالث فسيركز على التحديات الامنية.

التحديات القانونية لقبول اطفال داعش

النزاعات والحروب تؤثر في جميع جوانب حياة الطفل الإنمائية (البذنية والعقلية والعاطفية) من المحتمل ان يؤثر تجنيد الاطفال الصغار واشراكهم في الحروب والاعمال العدائية بصورة سيئة على

المجتمعات التي يعيشون فيها في الامل البعيد، لذلك سنجد هناك بعض الصعوبات في اعادة تأهيلهم ودمجهم بعد إنتهاء الحرب أو النزاع المسلح لكونهم يحملون افكاراً تنسم بالعنف والعدوان.

أهم التحديات التي تواجه المجتمع العراقي عموماً وفي محافظة نينوى على وجه التحديد هو التحدي القانوني، والذي يتمثل في آلية قبول المؤسسة القضائية والمؤسسة التشريعية لهؤلاء الاطفال، إذ إن النسب في القانون العراقي هو نسب ابوي وهذا حسب نص المادة (٥١) والتي نصت على) ينسب ولد كل زوجة إلى زوجها) بالشرطين الأتيين:-^(١)

١- إن يمضي على عقد الزواج أقل مدة الحمل.

٢- إن يكون التلاقي بين الزوجين ممكناً.

يلاحظ من ذلك أن المشرع العراقي اشترط مضي اقل مدة الحمل لأثبات الزواج بالفراش الصحيح، إلا أنه لم يتطرق لهذه المدة وترك الموضوع لفقهاء الشريعة الاسلامية بكافة المذاهب والذين بدورهم حددوا اقل مدة بستة اشهر واعلاها بسنة واحدة.

١- حقوق النسب والجنسية

إن الجنسية حق سياسي وقانوني للفرد أذ ما توافرت فيه شروطها، الجنسية من الناحية الواقعية تتعلق بكيان الدولة ورابطة الجنسية ماهي الا علاقة تنظيمية بين الفرد والدولة تقرها الدولة وتضع قواعدها طبقاً لمصلحتها العامة بعدها يصبح دور الفرد محدد عندما تتوفر فيه الشروط اللازمة لانطباق وصف جنسية الدولة عليه.^(٢)

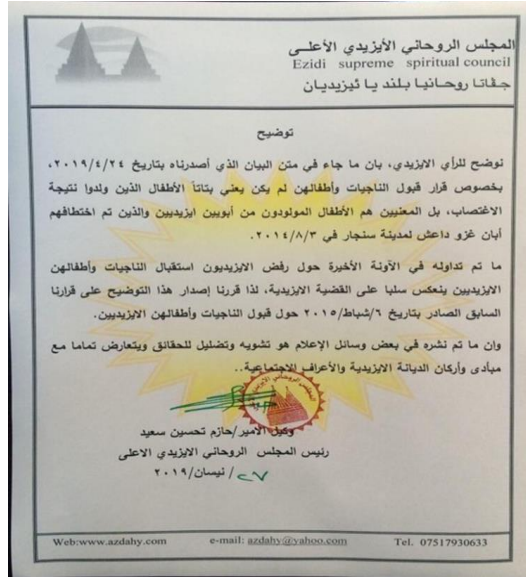
فالشريعة الاسلامية عملت على صيانة الانساب من الاختلاط فشرعت العدة، واتخذت من الاحتياطات ما يكفل ثبوت نسب الاولاد الى آبائهم، حفظاً لبقاء بناء العائلة متماسكاً وتجنب تفكك الاسرة وضياح ثمار الزيجات ^(٣) ، قال تعالى: { ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ اقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ^(٤) } ، أن الدين الإسلامي لم يشرع الزواج لمجرد المتعة الجنسية والجسدية بين الرجل والمرأة، بل لأجل تحقيق مقاصد شرعية، ومعاني وأهداف إيمانية واجتماعية وإنسانية، ووقاية الفرد والأسرة والمجتمع من الفساد والانحراف، وكما معروف بان القانون العراقي ولاسيماً قانون الاحوال الشخصية يستمد فحوى نصوصه من الشريعة الاسلامية.

إن غاية الزواج هو توثيق روابط الحياة المشتركة وتحمل المسؤولية والايثار والتضحية وبقاء النسل وتربية الابناء وبناء المجتمع بناءً صحيح، فجاء في قوله تعالى: { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ^(٥) } ، دلالة

هذه الآية على عظمة وكمال قدرته ان خلق لأجل الرجال من جنسهم ازواج لتطمئن نفوسهم وتُسكن اليها وجعل بينهم مودةً ومحبةً ورحمةً وشفقةً ان في هذا آية للناس لعلهم يتعظون ويتفكرون، وقوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةٍ وَرَزَقَكُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللّٰهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ (٦).

إن حالات الزواج في فترة حكم عصابات داعش الارهابية لمحافظة نينوى كانت على وفق ما تراه هذه العصابات من معتقدات وافكار وتشريعات دينية بعيدة عن التشريع الاسلامي والقانون العراقي في موضوع الزواج، ومن ذلك الزواج بالإكراه والعنف من دون رضى النساء والأهل وبدون مهر مكتوبة أو اتفاق بين الطرفين، قد يحدث ذلك خوفاً من القتل أو لوجود حاجة للحماية لكون هذه العصابات قد قتلت كثير من المواطنين ممن كانوا منتسبين في الاجهزة الامنية أو متعاونين معها وتركوا خلفهم نساء ارامل واطفال بلا معيل أو حماية.

كما لا يُخفى ما حصل من سبي للنساء الايزيديات واستخدامهن لتفريغ الغرائز الحيوانية لجنود هذه العصابات المتطرفة، نتج عنه اطفال موصومين اجتماعياً ونساء لا تعرف الاب الحقيقي لطفلهن نتيجة بيعهن لأكثر من رجل تحديداً في محافظة نينوى، ستبقى تلاحق النساء والاطفال الوصمة الاجتماعية طوال حياتهم مع تراجع الديانة الايزيدية عن ضم الاطفال المولودين من الاغتصاب من خلال البيان الذي اصدره المجلس الروحاني الاعلى للديانة الايزيدية ، كما في ملحق رقم (١)، والسبب يعود لكون الطفل المولود ولا يعرف والده تكتب ديانته مسلم ولا يخير في موضوع اعتناق الدين الذي يرغب فيه وان كانت امه غير مسلمة وكون الديانة الايزيدية مغلقة لا تقبل انتماء أحد من غير دين جاء رفض المجلس ذلك.



ملحق رقم (١) قرار المجلس الروحاني الايزيدي الاعلى

إنّ الدستور العراقي في المادة ٣٧/ ثالثاً قد ضمن حرية الاشخاص ومنع العبودية وتجارة العبيد (الرقيق) والاتجار بالنساء والاطفال والاتجار بالجنس.⁽⁷⁾

إن غالبية نساء عصابات داعش واطفالهن، يتواجدن في مخيمات وتحت حماية خاصة، ومنها مخيمات الجدعة في ناحية القيارة جنوبي الموصل ومخيم حمام العليل أو ما يسمى المخيم الامريكي في ناحية حمام العليل، إما الاجانب فهُنَّ بسجون خاصة في بغداد وتحت حراسة مشددة فيهن من توفرت الأدلة على تورطها بعمليات إرهابية، لقد أُعيد قسم من الاطفال والنساء الاجانب الى بلادهم مثل اذربيجان وروسيا، كما وتوجد نساء عراقيات أخريات في المخيمات بانتظار إعادتهن إلى مناطقهن في نينوى بعد إتمام التصاريح الامنية من اللآتي لم تثبت بحققها ادانة في قضايا ارهابية⁽⁸⁾، أما من ثبتت ادانتهم سوف يحاكمن على وفق قانون مكافحة الارهاب إذ نصت المادة (٢/٤) منه (يعاقب بالسجن المؤبد من أخفى عن عمد أي عمل ارهابي أو آوى شخص إرهابي بهدف التستر)⁽⁹⁾، والمقصود هنا من كانت تعرف بأفعال زوجها ولم تتركه أو تخبر القوات الامنية بما كان يعمل في حينها .

وتتجلى المشكلة القانونية التي يواجهها المجتمع العراقي والموصلي على وجه التحديد، بوجود نساء بلا اثبات زواج واطفال بلا نسب أو هوية احوال مدنية تثبت ان الطفل ابنها لغرض نيل اعتراف

المجتمع به والتمتع بالحقوق المدنية التي يمنحها القانون له في التربية والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، هذا الضغط الكبير الذي سيترتب على ابناء المدينة وهي للتو بدأت تلملم جراح ثلاث سنوات من الارهاب والقتل والتطرف في الافكار والقيم مع ذكريات اليمّة لأغلب الأسر ممن فقدوا ابنائهم أو آبائهم أو اقاربهم وألى الآن يعيشون في المخيمات أو الهياكل لفقدانهم دورهم التي كانوا يعيشون فيها داخل المدينة.

٢ - صعوبات قانونية لأثبات الزواج

إن الوثائق غير الرسمية والتي ليس لها أي سند قانوني مثل وثائق الزواج وبيانات الولادة وشهادة الوفاة ومعاملات البيع، حتى التي أنجز منها بصورة رسمية كعمليات البيع والشراء بين المواطنين أو الزيجات بين ابناء المدينة ممن لا ينتمون إلى هذه العصابات، سوف لن يُعترف بها من قبل الحكومة وهذا سيخلق تحديات وضغط كبير لأبنائها (10).

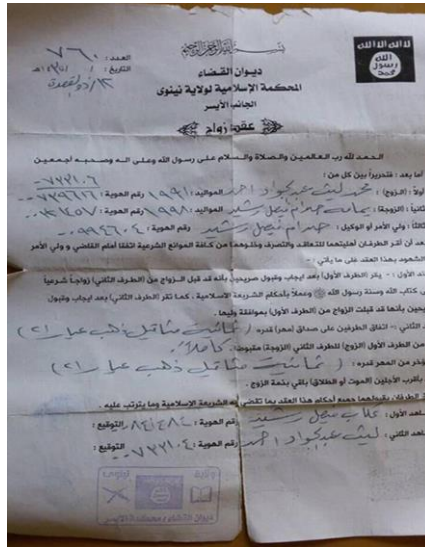
ومشكلة نساء داعش تكمن في صعوبة إثبات شخصية الزوج في حال أرادت النساء اقامة دعاوى امام المحاكم العراقية المختصة لأثبات نسب الاطفال، لان اسماء الازواج كانت عبارة عن اسماء غير صحيحة أو القاب ليس لها اساس وهذا ما يجعل الزواج من الناحية القانونية باطلاً حتى مع توافر الشهود لكون الزواج كان على وفق شريعة هذا التنظيم الارهابي وليس له أي صلة باي ديانة سماوية. لقد اقر المشرع العراقي في المادة (٢/١١) من قانون الاحوال الشخصية انه (اذا اقرت المرأة انها تزوجت فلاناً وصدقها في حياتها ولم يكن هناك مانع قانوني او شرعي ثَبَّتَ الزواج بينهما وان صدقهُ بعد موتها فلا يَثْبُتُ الاقرار). (11)

هذه المادة اكدت ان للزوجة الحق في تقديم طلب لتسجيل زواجها عند القاضي في محكمة الاحوال الشخصية العراقية المختصة بذلك من شخص وهو على قيد الحياة ولا يوجد مانع شرعي أو قانوني يمنع تثبيت الزواج بينهما مع تحمل نتيجة الزواج خارج المحكمة وما يترتب عليه من عقوبة مُقرّة قانوناً، لكن اذا حصل وتقدم الزوج أو الزوجة لأثبات الزواج بعد وفاة احدهما فإن ذلك غير ممكن قانوناً.

إما المادة (٤٣/ارباعاً-١) تؤكد (ان لزوجة المفقود الثابت فقده بصورة رسمية ان تطلب من المحكمة التفريق عن زوجها بعد مرور اربع سنوات على فقده). (12)

إن هذه المادة تؤكد أن للزوجة الحق في إقامة دعوى التفريق من زوجها المعلوم قانوناً والذي تزوجها بموجب عقد زواج رسمي ومسجل، لكنها لا تنطبق على ما موجود من حالات في الموصل وغيرها من المحافظات المحررة لعدم وجود عقد صادر من محكمة أو جهة رسمية عراقية كما لا يوجد

في بعض العقود أسمى صريح للزوج ليتم تثبيت دعوى ضده مع عدم وجود رغبة مجتمعية لتقبل هؤلاء الاطفال. كما في الملحق رقم (٢).



ملحق رقم (٢) عقد زواج في محاكم عصابات داعش الإجرامية

٣- معوقات قبول الاطفال في المجتمع

سيواجه المشرع العراقي اشكالية في عملية قبول هؤلاء الاطفال أو الاعتراف بهم أو بالعقود وتقبل حالات الزواج هذه، يتجلى ذلك من خلال عدم وجود مواد ونصوص قانونية تسمح بمنح هوية الاحوال المدنية للأطفال أو الموافقة على زواج النساء من افراد تلك العصابات بعد مقتلهم. مع ايمان وحرص الباحث التام لوجوب ايجاد حل لمشكلة هؤلاء الاطفال لانهم لا ذنب لهم سوى انهم ابناء لأعضاء هذه العصابات، ويمكن للباحث ايجاز أهم المعوقات بما يأتي:

- ١- الاصطدام مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف الذي اكد وجوب أن يكون الزواج وسيلة لحفظ النسل وبناء الاسرة، وإن منح هؤلاء الجنسية حتما سيعمل على ضياع الانساب أو اختلاطها.
- ٢- قانون الاحوال الشخصية ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ تحديداً المادة (٥٤) نصت على أن الإقرار بالنسب في غير البنوة والأبوة والأمومة لا يسري على غير المقر إلا بتصديقه^(١٣)، أي وجوب تصديق الولادة في مركز صحي أو محكمة مختصة لأثبات حقوق الطفل.
- ٣- القيم والعادات الاجتماعية للمجتمع العراقي والتي لا تقبل وتجرم الزواج الحاصل بالقوة أو السبي أو النهب، وهذا ما نص عليه الدستور العراقي النافذ المادة (٣٧/ثالثاً)^(١٤)، لا بل يُعدُّ فعل مشين لمن قام به ويوصم اجتماعياً صاحب ذلك الفعل بالعار له ولأهله.

٤ - حالات الانتقام التي من الممكن أن تحدث لهؤلاء النسوة وأطفالهن من أهالي واقارب ضحايا هذه العصابات الذين اغتالتهم في مدينة الموصل وجميع المحافظات العراقية، من خلال إقامة دعاوى.

٤ - حقوق الطفل في القانون الدولي

نص القانون الدولي في المبدأ الثالث منه بحق الطفل بالتمتع بالاسم والجنسية من خلال تسجيله بعد ولادته فوراً، ويكون له الحق قدر الامكان في معرفة والديه وتلقي رعايتهم وتكفل الدول الاطراف اعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني، وإذا حرم الطفل باي طريقة من حق الحصول على الجنسية فان على الدول تقديم المساعدة الممكنة وبشكل سريع لإعادة هويته⁽¹⁵⁾. ونص الاعلان العالمي لحقوق الانسان أن لكل فرد حق حماية شرفه وسمعته ومنع التشهير به.⁽¹⁶⁾

إن التعامل السلبي المتشنج مع هؤلاء الأطفال والدعوة لعدم الاعتراف بهم ستجبر هذه الشريحة على الوقوف إلى جانب من يعترف بشرعيتهم والمقصود هنا التنظيمات الإرهابية المتطرفة، لذا ستكون هذه الشريحة الغام بشرية لا يُعرف متى ستنفجر وعلى الدولة التعامل مع هؤلاء الأطفال على أنهم ضحايا لا ذنب لهم في كل ما حصل وعدم محاربتهم نفسياً واجتماعياً ومحاولة ايجاد حلول منطقية لغرض الاستفادة من طاقة بشرية يمكن ان تدعم خطط التنمية مستقبلاً ولا تشعر بالتهميش والاقصاء.⁽¹⁷⁾

وتأسيساً على ذلك يمكن القول إن القوانين الدولية النافذة والتي تفرض على الدول الموقعة عليها الالتزام بها تلزم الحكومة العراقية ايجاد مخارج قانونية لقضية أطفال داعش كما توجب حماية كرامة الانسان منذ الطفولة وعدم توجيه كلمات وعبارات نابية أو الطعن بأخلاقه أو حسبه ونسبه واسرته وان كانت هذه الصفات موجودة في الشخص، كذلك عدم التعرض للأشخاص بذنوب وافعال آبائهم وامهاتهم والحفاظ على كرامتهم لان الانسان يولد حر ولا ذنب له بما فعل والديه أو اسرته. بذلك يقع على الحكومة العراقية مسؤولية المحافظة على الاطفال الذين لم تثبت بحقهم أي جريمة أو فعل يسيء إلى سمعته.

التحديات السياسية وعولمة الإرهاب

للسياسة دور في نمو ظاهرة الارهاب وتطورها وانتشارها أن كانت داخلية أم خارجية، إذ يلاحظ ان هذه الظاهرة تنشط في المجتمعات المتشظية لطغيان النبرة المتشددة على العقلانية وهي نتاج فشل سياسات عامة داخل بعض الدول من خلال اخفاقها في حل الامور والمعضلات المجتمعية

الاندماجية، وايضاً نتاج اخفاقات سياسية داخلية نتيجة سوء تبويب السلطة وانعدام الاندماج السياسي بين رجال السياسة. (18)

إن أخفاقات المؤسسة السياسية ونخبها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومحاولات التفرد بالسلطة للحكومات المتعاقبة، انضجت بيئة مناسبة لظهور التنظيمات المتطرفة في العراق، فقد اخفقت النخبة السياسية في دفع العراق الى الأمام ومساعدته للتخلص من أرث الماضي وما فيه من حروب وصراعات وفساد مستشري في مؤسسات الدولة، لقد ساعد ذلك على تهميش روح الوحدة الوطنية وتنمية ثقافة الانعزال ومحاولة الخروج عن الصف الوطني لبعض الفئات. (19)

يمكن القول أنها لم تحسن اختيار خطابها السياسي، هذا ما ولد أحتقانات لوحظ تأثيرها في المجتمع، أدى ذلك لنضوج أفكار نراها أحياناً معادية للسلطة يدفعها بذلك توجهات دينية متطرفة أستغلتها عصابات داعش في خرق مناطق كبيرة مُستغلة هذه الانقسامات والصراعات محاولةً منها لاستمالة أبنائها لأجل تخليصهم من الظلم الذي يدعون انه لحق بهم حسب زعمهم، وقد أدى ذلك إلى كسب بعض شباب هذه المناطق وجعلهم قاعدة انطلاق للهجمات ضد القوات الحكومية والمدنيين الابرياء.

والمتصددين للعملية السياسية من الاحزاب والقوى الفاعلة دينية كانت أو علمانية يجب عليهم أن يتبنون استراتيجية سياسية تنصب تكتيكاتها على الاحتواء السياسي للأطراف الاخرى بإضافة قاعدة التمثيل السياسي وتبني التداول السلمي للسلطة، هذا يعمل على توسيع رقعة المشاركة لجميع الاطراف ومن ثم يرتفع عنصر المواطن من الانتماءات الهامشية الضيقة الى الانتماء للوطن الكبير. (20)

إن الفكر السياسي المعتدل من أهم مستلزمات الاستقرار والتوازن في الحياة الاجتماعية والسياسية وأهم متطلبات الاعتدال نقل التجربة السياسية من مرحلة الشعارات الى مرحلة البرامج ومن فكر المواجهة والتدمير الى فكر الإصلاح والتغيير والاسهام بتقديم صورة عملية لإمكانية اقتران الممارسة السياسية والحزبية بالمبادئ والقيم في زمن ساد فيه الاعتقاد بانهما نقيضان لا يجتمعان. (21)

إن بعض السياسيين في العراق لا يؤمنون بالديمقراطية والاعتدال لذلك فعلمية تقويم الفكر السياسي للخلاص من الصراعات توجب انقاذ السياسة من هؤلاء الطارئین عليها، ولا ينسى ما للدين من تأثير في الحياة السياسية العراقية مما يضع محددات الألدجة المتطرفة غير الحاضنة للأخر على وفق انساق البعد الديني عامل معيق لبناء الاعتدال السياسي، وما زال الكثير من افراد المجتمع يحتمون بالغطاء الديني ويقحموه بالفضاء السياسي مما يدفعهم لعدم قبول الآخر. (22)

ويُتضح أن الدور السلبي لبعض السياسيين وقصورهم عن بناء ايديولوجية سياسية معتدلة في العراق قد ادى الى صراعات وظهور محاور وتكتلات تنوعت بين القومية والاثنية والمناطقية، إذ ان التطرف بالأفكار اخذ منحى سياسي واجتماعي وانعكس بشكل سريع على المجتمع العراقي الذي تأثر به، مما أدى لإصابة مكوناته بالتصدع والتشطي وكادت أن تؤدي الى اقتتال طائفي.

لذا لابد لنا من شرح التحديات السياسية والمتمثلة بالإصلاح السياسي والعمل على تخطيط سياسة اجتماعية ناضجة تضم هذه الفئة لفهم الارهاب وطرائق أنتشاره المتمثلة بالعولمة وتجلياتها.

١-٢ الإصلاح السياسي

الإصلاح السياسي هو عملية التغيير والتعديل التي تسير بشكل مُزدوج سواء بالنسبة للنظام السياسي بأبعاده المختلفة الدستورية والمؤسسية وعلى صعيد الاطر والعمليات أو بالنسبة للبناء المجتمعي على صعيد الاداء والسلوكيات والثقافة السياسية والاداء الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني مواكبة للتغيرات الحاصلة في المجال الداخلي والخارجي واستجابة لطبيعة التحديات التي يواجهها النظام.⁽²³⁾

لقد أنتجت النخبة السياسية العراقية واطراف العملية السياسية دولةً هشة ينخر فيها الفساد، متصارعة ومتناقضة وتفتقر إلى شخصيات سياسية رمزية قادرة على معالجة وضع البلاد المتردي، الذي تحمّل مشاكل وتبعات النظام السابق من جهة، وتخبط النظام الجديد بعد التغيير من جهة اخرى، لكون هذه الطبقة غير قادرة على إيجاد ظروف ملائمة ومناسبة لأجراء مصالح وطنية مجتمعية شاملة وحقيقية على غرار لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الوطنية في جنوب افريقيا بقيادة (نلسون مانديلا).^{(24) (*)}

إن إستكمال دولة المؤسسات والقانون (الدولة المدنية) يمثل أهم وأعلى مستوى للإصلاح السياسي في العراق لغرض الوصول إلى دولة ديمقراطية مدنية ينعم فيها الجميع بالحرية والمساواة، وهذا يتطلب إعادة النظر بنظام المحاصصات في السلطة السياسية التي أصبحت جزء من النظام في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ لا يتم توزيع المناصب على اساس الكفاءة او المهنية انما على اساس القرابة والولاء الحزبي الفئوي أو الجهة التي أسندت إليه المنصب⁽²⁵⁾. إن هناك ضرورة لإعادة صياغة وبناء العملية السياسية بشكل صحيح على وفق مبادئ الدستور ومحاولة القضاء على النقاط التي تثير المسائل الخلافية لكسب المجتمع المحلي وبناء علاقات اجتماعية صحيحة بعيداً عن الصراعات والخلافات، لان عدم وجود اصلاح سيعيد الصراعات الى الواجهة وسيكون أحد

الموضوعات الخلافية وغير المتفق عليها حتما هو وجود اطفال داعش لأنها تدخل ضمن إطار المزايدات السياسية احيانا.

فعملية الاصلاح السياسي يجب أن تكون شاملة ومتكاملة ومبنية على اسس رصينة وتحاكي الواقع الاجتماعي والخصوصية الثقافية لأبناء المجتمع بشتى اطيافه وشرائحه، عليه يجب أن تتوفر شروط لأي عملية اصلاح يمكن ان نوجزها بما يأتي:

١- (توفر جملة من الشروط المادية والمقومات الروحية)⁽²⁶⁾، معنى ذلك ان تكون الاصلاحات ممكنة التحقيق وليست عبارة عن خيال أو امنيات غير ممكنة التحقيق كذلك يجب أن تكون مقبولة وتلائم التطلعات الشعبية.

٢- إن عملية الاصلاح تتطلب اصلاح البنى التحتية للشخصية الاجتماعية الممزقة إلى اشلاء وترميم منظومة الوعي الاجتماعي المخترقة من جميع الاتجاهات، وتغيير القنوات المتكلسة في عقول غالبية الطبقة السياسية.⁽²⁷⁾

ويمكن القول إن ما يحتاجه العراق اليوم هو أصلاح سياسي ترافقه مصالح وطنية حقيقية تعلو فيها الهوية الوطنية على الهويات الفرعية والفئوية الاخرى، متجاوزة المعوقات لكي تعمل على تعزيز الدوافع الوطنية التي من خلالها نستطيع أصلاح السياسات الخاطئة التي سمحت لعصابات داعش والتنظيمات المتطرفة فكرا من التغلغل داخل المجتمع العراقي، وما خلفته من تركة ثقيلة تمثلت بأطفال لا يعرف لهم نسب وبعضهم لا تعرف قوميته .

٢- السياسة الاجتماعية

توصف السياسة الاجتماعية بانها طريقٌ تنتهجهُ الحكومات لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن الانعكاسات السلبية للتغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية في المجتمع، بهدف احداث توازن بين مسارات العمل المختلفة من خلال بناء سياسة اجتماعية تضم آليات التنفيذ لمواجهة بطريقة فعالة للمشكلات الاكثر خطورة والمؤثرة على تحقيق التنمية المستدامة⁽²⁸⁾. كما انها مجموعة من المبادئ والاجراءات والانشطة التي تُترجم إلى نظام اداري وقواعد اجرائية تؤثر في النواحي الاجتماعية للأفراد ومن ثمّ الصحة العامة، البيئة، الامن الاجتماعي، الخدمات بأنواعها يمكن اعتبارها نتاج للسياسات الاجتماعية.⁽²⁹⁾

إن السياسة الاجتماعية تشير إلى تشريعات وانشطة وبرامج توضع من قبل الحكومات وهي جزء من السياسة العامة التي تخطط لكافة القطاعات لكنها تهتم بالقضايا الاجتماعية، تؤثر بشكل اساس في الحياة المعيشية ورفاهية الافراد، وتتمثل في الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والعدالة وكذلك

تهدف لتطوير رفاهية الانسان وتلبية حاجاته الاساسية ومتطلبات الحياة الكريمة من سكن وضمن اجتماعي وتوفير فرص العمل وحماية الطفولة وتحقيق المساواة في التعامل الانساني وضمن حقوق الانسان.

والسياسة الاجتماعية تبنى على وفق دراسات وخطط علمية مسبقة للوقوف على الظروف التي يعيشها المجتمع وتبيان الموارد المتوفرة لأجل تنفيذ المشاريع والخدمات التي تقدمها الحكومات للأفراد والفئات المشمولة بالرعاية الاجتماعية، تأتي أهمية السياسة الاجتماعية في كونها توضح المعالم وتنسق الادوار وتحقق التكامل بين الاجزاء، غايتها بذلك توجيه الجهود لتحقيق الهدف المنشود للمستقبل وهذا ما يسعى لتحقيقه المنفذ والمستفيد في المجتمع الواحد، لذلك نجدها تساعد المخططين على تحديد الاولويات عند وضع الخطط وتوفر للمجتمع الصورة الافضل لاستثمار الموارد البشرية والمادية المتوفرة، أو التي من الممكن توفرها وتحدد افاق التعاون بين الأنساق والنظم داخل المجتمع.⁽³⁰⁾

إن التحدي الحقيقي هو ما تعانيه الادارة المحلية في محافظة نينوى لكونها غير قادرة على وضع برامج وخطط تستطيع من خلالها ايجاد حلول لجملة من القضايا الملحة ومن ضمنها مشكلة اطفال داعش، لان وضع السياسة يتطلب توفير الموارد اللازمة لتحقيق اهدافها المتمثلة بتوفير الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم ومد جسور التفاهم مع كافة افراد المجتمع ومكوناته، أن توفير اماكن ايواء أو خدمات صحية وتربوية واجتماعية لأسر واطفال داعش المحتجزين في مخيمات خاصة بهم، يتطلب أموال وكوادر بشرية مدربة وخصائين اجتماعيين ونفسيين لكون هذه المخيمات تضم اعداداً كبيرة من الاطفال تحديداً، والتخصيصات المصروفة لهذه المحافظة لا تكفي لإكمال البنى التحتية المدمرة، مما يوجب تدخل الدولة من أجل إيجاد الحلول السريعة وتوفير تخصيصات مالية وبشرية خاصة بهذا الموضوع.

٣- الإرهاب بصفته ظاهرة مرتبطة بالسياسة

الإرهاب من أهم الظواهر السياسية على الصعيدين العربي والعالمي وقد أثار اهتمام السياسيين وعلماء الاجتماع والنفس، كما وحرك الأجهزة الأمنية والإعلامية للتصدي له، وتُعد أسبابه ودوافعه عديدة ومتشابكة ومعقدة، والتي تتمثل بأسباب سياسية تشمل سيطرة وهيمنة دولة قوية على دولة ضعيفة أو شعب أعزل، إما بالاحتلال العسكري كما هو الحال في العراق وفلسطين وبنما وافغانستان وكوبا وممارسة أقصى ضروب الاضطهاد والقمع ضد السكان عامة وحركة المقاومة الوطنية في هذه البلدان خاصة.⁽³¹⁾

ويساعد عدم الاستقرار السياسي على انتشار الارهاب إذ تكون السلطة السياسية منشغلة بأمر مختلف أو بالمحافظة على بقائها خوفا من الانقلابات السياسية، مما يؤدي إلى معارك دامية ومواجهات إرهابية أو حرب أهلية تشغل بها السلطة السياسية وتترك العنان للإرهاب والفكر المتطرف ليسود بعض المناطق وبالنسبة لتكوين مجموعات مسلحة تمارسه اعتماداً على عدم وجود سلطة سياسية وأمنية مؤثرة . (32)

يُميل الارهاب والتطرف العنيف إلى الازدهار في بيئة يطبعها سوء الإدارة وأوجه قصور الديمقراطية والفساد وثقافة الإفلات من العقاب على السلوكيات غير المشروعة التي ترتكبها الدولة أو كلاؤها، وعندما يمتزج سوء الإدارة بالسياسات القمعية والممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان وسيادة القانون، تميل قوة مغريات التطرف العنيف إلى التزايد، يمكن أن تفسح انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تُرتكب باسم أمن الدولة المجال للتطرف العنيف بتهميش الأفراد وتفسير فئات هامة، فتدفع بذلك المجتمعات إلى تأييد أفعال الجماعات المتطرفة العنيفة والتعاطف معها والمشاركة فيها. (33)

وإن بعض افراد الطبقة السياسية في العراق أثبتوا ضعفهم وعدم قدرتهم على ضمّ أبناء الشعب لوجود تنافر وعدم فهم مشترك للسياسة لدى السياسيين أنفسهم، وتبين انهم غير متصالحين مع انفسهم فكيف بهم يخدمون افراد المجتمع الذي انتخبهم، لذا نجد الحكومات المتعاقبة كانت غير قوية لأنها منشغلة أما بإرضاء الطبقة السياسية واحزابها أو محاولة أسترضاء بعض القوى الاقليمية وتركت الارهاب والتطرف ينشط في محافظات معينة متهمه تلك المحافظات بكونها حواضن للفكر الارهابي مما جعل أفراد المجتمع في تلك المناطق لا يتقون بإجراءات الحكومة في مكافحة التطرف. إن الارهاب له عدة اوجه منها ما يسمى الارهاب العرقي او الاثني وهو وليد الصراع بين الاثنيات والاديان والمذاهب والطوائف والاقليات المختلفة حول الحقوق والواجبات وتطبيق حقوق الانسان، اذ تعد الصراعات القومية أحد أهم البؤر التي تسهم في انتاج العنف والتطرف. (34)

نجد أن غالبية أفراد المجتمع العراقي ومجتمع محافظة نينوى جزء منه ليس لديهم ثقة بالطبقة السياسية لكونها طبقة نفعية ليس لها وعود سوى اعلانات قبل الانتخابات ما تلبث أن تتلاشى بعد الحصول على المكسب السياسي، مع تخندق هذه الطبقة حول القومية، والاثنية، والطائفية ما أثمر طبقة هزيلة لا تستطيع تحقيق طموحات وتطلعات افراد المجتمع للعيش بسلام واعادة بناء المدينة.

لقد ارتبط الارهاب منذ نشأته بالعنف السياسي، فهو صفة تطلق على المجموعة التي تتخذ العنف وسيلة لتحقيق غاياتها السياسية، ويتباين هذا الارتباط الظاهري مع منطق الامور الذي يدعونا

للاعتقاد بعدم تطابق العنف مع طابع النشاط السياسي الذي يفترض فيه تغليب لغة الحوار والمنطق على التشدد والعنف. (35)

كانت سياسة عصابات داعش ضد الاقليات الاثنية والعرقية مُمنهجة وهدفها تأجيج الصراعات بين القوميات والاديان بعد أن نجح في اماكن أخرى في زرع بذور الصراع بين ابناء الشعب والدين الواحد أي انهم يكفرون حتى ابناء المذهب الذين يدعون الانتماء اليه، لافراغ المجتمع من التنوع الديني واجبار الناس على اعتناق دين واحد على وفق ايديولوجيته التي يفرضها مع عدم وجود فهم كافي من السياسيين لاحتواء هذا التطرف وإبعاد خطره عن المجتمع عبر تغليب لغة العقل والتحاور السلمي، وعدم إظهار نقاط الاختلاف التي تؤدي في غالب الاحيان الى انتهاج سبل عنيفة لفرض آراء وسياسة فئة او جهة على أخرى، كل ذلك أدى لنشوء بذور التفرقة والتي عمل الارهابيون لاغتنامها في سبيل تحقيق غاياتهم.

إن ما حصل في محافظة نينوى قبل عام (٢٠١٤) من تصارع بين قياداتها السياسية والامنية كان واضح للعيان وكانت نتيجته سقوط المحافظة بيد العصابات الارهابية بسرعة كبيرة لوجود سخط شعبي على السياسيين الذين يقودون المحافظة مع عدم تنفيذ المؤسسة العسكرية لواجبها في حفظ الامن والنظام هناك، كل ذلك أدى إلى انهيار البرامج الاجتماعية وخطط التنمية في المحافظة فُمرت البنى التحتية وتعرضت ثقافة المجتمع كالقيم والمعايير والسلوكيات الى تغييرات خطيرة نتيجة نشر افكار الارهاب والتطرف بين افراد المجتمع والاطفال على وجه التحديد.

٤- العولمة

مزيج متباين من الروابط والعلاقات المتداخلة التي تتجاوز الدول القومية والمجتمعات وهي ما تصنع النظام العالمي الحديث، انها تحدد عملية يمكن ان يترتب عليها ان يكون للأحداث والقرارات والانشطة في جزء ما من العالم نتائج مهمة بالنسبة لأفراد وجماعات في جزء آخر بعيد من الكرة الارضية، فانتشرت بين شعوب الارض كأي ظاهرة اجتماعية جديدة نالت كثير من الدراسات والتحليل من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد. (36)

إن انتشار الأقمار الصناعية بالشكل الذي جعلها تغزو الفضاء وتسيطر على كوكب الأرض لا تعترف بحدود جغرافية، خالقة مناخ للفرد كي يعيش داخل القرية الكونية بكل حرية متجاوزا عوائق الجغرافية السياسية، كل ذلك أوجد زخما هياً للانتقال من لحظة العالمية كنظام للعلاقات من دون دول قومية الى لحظة الكونية أو العولمة الهاربة من أسر هذه الحدود، على هذا تؤلف كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجري خارج سيطرة الدولة القومية باعتبارها المرجع والإطار

المقرر، وان بدء هذه العمليات بالخروج عن الإطار القومي إلى إطار يتجاوزه هو الذي حتم ابتداء مفهوم العولمة او الكونية.(37)

والعولمة هدفها النهائي هو التغيير في الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية، بما في ذلك نمط حياة الأفراد، فهي غزو ثقافي لأنها موجهة لفكر الإنسان بفضل حيازتها على منظومة معرفية شاملة ووسائل فاعلة لنشر هذه المعارف، ما جعلها تهدد الهوية الفردية للمجتمع وترزع كيانه ووجودانه لهذا فالمجتمع مبني على علاقات مترابطة ومركزة على مبادئ ثابتة تحفظ له توازنه واستقراره وهي القيم الاجتماعية التي حاولت عصابات داعش تدميرها واحلال قيم دخيلة مبنية على العنف والتطرف والغاء الاخر.

إن التهديد لأمن الدولة القومي لأول مرة لا نجده من طرف دولة معينة ذات نظام فكري مغاير ولا من مجموعة دول منافسة بل من منظمة عشوائية الظهور عابرة للحدود ومتعددة الجنسيات، إن الإرهاب الحديث على مستوى العالم نراه قد بدأ بتدليل الوسائل التقليدية المتبعة لإقرار وإقناع الغير بالمواقف السياسية وذلك باستعماله وسائل غير تقليدية، فمن خاصية الارهاب الحديث أنه استخدم عولمة الحدث والضجة الاعلامية المتبعة في التكنولوجيا الحديثة، وبذلك أضحى للإرهاب مكانته في اطار نظام عولمة المجتمعات .(38)

إن العولمة بتجلياتها واشكالها الحديثة أصبحت تُرهق كثير من الدول وتُدمر بنائها الاجتماعي وتُعد من الادوات المؤثرة في الحياة الاجتماعية والسياسية لابل يمكن القول ان الكثير من الانظمة والدول انهارت بفعلها، ما يهمننا هنا ان الانتشار السريع لأفكار عصابات داعش وتطرفها كان للعولمة دور كبير واساسي فيه من خلال تجنيد المقاتلين من كل دول العالم، فالإرهاب انتقل من الفكر المتطرف الى التطبيق الاجرامي على ارض الواقع فنجد الاطفال والنساء من شتى بقاع الارض التحقوا به، فكون لنفسه ايدولوجية وقيم ومعايير تأثر بها كثير ممن كانوا يريدون الخلاص من الظلم السياسي والاجتماعي وسوء الخدمات في دول شتى.

التحديات الامنية لأطفال داعش

إن المرحلة التي يمر بها العراق تُعد من أخطر المراحل تحديداً بعد تحرير المُدن التي كانت تحت سيطرة عصابات داعش الارهابي، وهذا يتطلب الحذر والعمل بعقلية بناءة مبنية على أيمان راسخ بضرورة أيجاد نقاط الضعف التي ظهرت في المرحلة التي سبقت سقوط هذه المحافظات، ومحاولة ايجاد حلول سليمة على وفق رؤية استراتيجية بعيدة الامد لمنع ظهور هذه العصابات أو بقاء أفكارها مرة أخرى، والعمل بجدية لمعالجة الآثار التي تركها على البناء الاجتماعي والثقافي في

محافظة نينوى تحديداً، حفاظاً على الانجازات المتحققة والدماء التي اريقَت في سبيل تحرير هذه المدينة وعودتها الى احضان الوطن، ويشكل الأمن الداخلي والخارجي أحد أهم التحديات التي تواجه الأمن المجتمعي، إذ لا يزال الفصل بين الأمن الداخلي والخارجي غير موضح من المعنيين بالشأن الأمني لكون توزيع القوات تشويه علامات استفهام كثيرة خاصة في موضوع حماية حدود البلد. وتتصاعد الآن في الاوساط القائمة على الملف الأمني الدعوات لوضع الدراسات حول ما يجب عمله بعد داعش والحقيقة اننا يجب ان نركز على ما بعد النصر، لكون هذه العصابات حتى وان اضمحلت او توارت فان فكرها المتطرف سيبقى قائم لجيلين أو ثلاثة على اقل تقدير لكونه اعتمد البناء العقائدي الصارم، ومن ثَمَّ فان مؤيديه لا يمكن أن يتركوا ساحة المواجهة بل أن كثير منهم يجد من ذلك فرصة مناسبة للعمل بلا محددات. (39)

لقد قامت هذه العصابات بقمع المعارضين لها في أثناء احتلال نينوى من دون إبداء رحمة باستخدام مسوغات اسلامية حسنة الاعداد للقيام بذلك، من اجل حماية كيانها وتأمين الاراضي التي احتلتها، ومن وجهة نظر أعضائه هذه ليست استبداد أو تطرف، فقد صيغت أحكامهم على تشريعات القرن السابع ويرون أن تلك الاحكام مستقاة من التشريعات السماوية على الرغم من أن هذا الامر غير مقبول عالمياً بين علماء الاسلام وجميع الاديان السماوية، لذلك يرى اغلب افعاله وحشية في نظره هي عدالة سماوية. (40)

تقع على المسؤولين عن الملف الأمني مهمة كبيرة في إعادة ثقة المواطنين بعمل هذه الاجهزة اولاً، وثانياً على الحكومة تامين هذه المناطق بقوات عسكرية كافية تمنع تسلل الارهابيين والقضاء على ما تبقى من خلاياهم داخل المدينة، كل ذلك يحتاج إلى مساعدة ابناء المدينة مع العلم أن القوات يجب أن توحد التشكيلات العسكرية لان التعدد سوف يفقد هذه القوات عنصر المبادرة والحزم وسيشتتت الجهد الأمني وتتعدد القرارات العسكرية مما يؤدي إلى تحرك هذه العصابات عبر المتعاونين معها والمتأثرين بأفكارها أو كما تسمى الخلايا النائمة.

أواخر عام ٢٠١٥ وفي نيسان ٢٠١٦ قدر البنتاغون أن التجنيد الشهري للمقاتلين الاجانب قد تقلص من (٢٠٠٠) شخص في ذروته إلى (٢٠٠) شخص، بسبب انخفاض قدرة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وضعف الامكانيات المادية. (41)

كما يشير تقرير امريكي عام ٢٠١٦ اعدته وكالة المخابرات المركزية الامريكية الى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ اكدت فيه انه سافر ما لا يقل عن (٣٨٢٠٠) مقاتل أجنبي من ما يقرب (١٠٠) دولة منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١٢، منهم (٦٩٠٠) على الاقل من الدول

الغربية دخلوا إلى سوريا، ولم يحدد النسبة المئوية التي انضمت إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو العدد الذي ظل منهم في الشرق الأوسط. (42)

وتؤكد دراسة أخرى موثقة بالبيانات الرسمية والأكاديمية نشرها المركز الدولي لدراسات التطرف التابع لمركز (كينجز كولاج) في لندن عام ٢٠١٨ أن عدد الأجانب في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية تحديدا بلغ (٤١٤٩٠) شخصا (بواقع ٣٢٨٠٩ رجل و٤٧٦١ امرأة و٤٦٤٠ طفلا) من ٨٠ دولة، وخلص الباحثون إلى أن (١٨٨٥٢) من هؤلاء الأجانب قد وفدوا من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن شرق أوروبا (٧٢٥٢)، أما من آسيا الوسطى فكان عددهم (٥٩٦٥)، ومن أوروبا الغربية (٥٩٠٤)، أما من غرب آسيا فكان العدد (١٠١٠)، و(١٠٦٣) من جنوب شرق آسيا، و(٧٥٣) من الأمريكيتين وأستراليا ونيوزيلندا. (43)

إن هذه الاعداد من المقاتلين تُظهر وبشكل واضح حجم الخطر والتهديد الأمني على المحافظات التي احتلتها عصابات داعش، ومدى التأثير في سياق العلاقات الاجتماعية والثقافية وسلوكيات الافراد نتيجة تأثر افراد المجتمع بالقادمين من دول العالم، عن طريق الاختلاط أو الزواج وفي كثير من الاحيان حصل انجاب لأطفال من رجال اجانب ونساء عراقيات أو العكس، نجد أن هناك من استندم عائلته معه، هذا التغلغل في كافة نواحي الحياة الاجتماعية أثر في ثقافة وافكار وقيم ومعتقدات كثير من الاطفال مما دفعهم للانجراف وراء هذه العصابات المتطرفة، وما تم مشاهدته من افلام بثتها العصابات الارهابية لأطفال يقومون بإعدام مواطنين ابرياء وقسم آخر منهم يرتدون احزمة ناسفة ويفجرون انفسهم على القوات الامنية فضلاً عن تصوير تدريباتهم في أماكن خاصة تسمى معسكرات (أشبال الخلافة). (**)

إن الديمقراطية الهشة والغير واضحة التي عاشها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، تشكل إحدى أهم التحديات الامنية الخطرة لكون كثير من افراد المجتمع يُخيل لهم انها انفلات الامور وحرية الانسان لعمل أي شيء بلا رقابة أو قوانين تنظم هذه الحريات لابل حتى إن كثير منهم يتصور أن تواجد قوات الامن هو أمر غير ضروري لأنه يُعارض مبادئ الديمقراطية.

أما عناصر داعش فكانوا يلقنون الأطفال الذين يناصرونهم في معسكرات التدريب وبعدهم بخلافة إسلامية مبنية على العدالة والمساواة وتحقيق الاستقرار، وما أدى لترسيخ هذه الافكار عند الصغار واصبحت بمنزلة قيم ومعايير جديدة في حياتهم لابل منهاج عمل، من هنا وجب على المخططين الامنيين والعسكريين ملاحظة سلوكيات الاطفال المحتجزين ومحاولة تغيير افكارهم

بطرائق علمية مبنية على الاقناع عبر مختصين بالشأن الامني وعلماء نفس واجتماع يَعدون برامج مخصصة لهذا الغرض.

المخاطر الأمنية لأطفال داعش

إن الهزيمة لا تعني نهاية المطاف لهذه العصابات أذا ما علمنا انها اسست وبشكل محكم شبكات متغلطة مع بعضها في كافة بلدان العالم، وما أتبعته هذه العصابات في تنشئة جيل من الاطفال أصبح ولانهم مطلق لها، فالغرس ليس من السهل اقتلاعه ولاسيما مع ايدولوجيا مبنية على عقيدة دينية، لهذا يمكن القول إن الاطفال هم الجزء الاساس أو اللاعب الفاعل والمؤثر فيها، والسبب يعود للتنشئة الاجتماعية، إذ أن هؤلاء سيتركون أما مع الأم أو في أماكن معزولين فيها عن المجتمع، فالخطر سوف يأتي من خلال التغذية الفكرية عن طريق الأم، المجتمع، المنظمات العاملة، الأطفال أنفسهم فيما بينهم.

ومن السمات المهمة للمجتمع الانساني تباين الافراد والجماعات والدول فيما تتبناه من أفكار وعقائد، لذا فان من حق كل إنسان أن يعتنق الافكار والمعتقدات التي يطمئن قلبه وعقله لها، وهذا لا خلاف عليه لكونه حقاً راسخاً ومتفقاً عليه في المواثيق الدولية، أن هذا الحق يتطلب قبول الاخرين وتسامحهم مع الافكار التي تختلف عن افكارهم ومعتقداتهم حتى يستقيم العيش ويستقر المجتمع، أن هذا التباين كان يستخدم للصراع سابقاً، أما اليوم فقد ظهر مصطلح الارهاب وما يمثله من تهديدات وعلى الرغم من غموض المفهوم لكون استخدامه متباين، إذ نجد أنه تم تدمير أمن كثير من المجتمعات والدول بسببه.(44)

الخطورة التي يشكلها بقاء قضية هؤلاء الأطفال بلا حلول جذرية يمكن أن يؤثر بشكل كبير في المجتمع لاسيما في جانبيه الامني والاجتماعي اذا ما علمنا بأن كثير من المنظمات والجمعيات العاملة ضمن مجال حماية الطفولة تؤكد حق الأطفال وحمايتهم ضد أي مهدد خارجي كان أو داخلي يحاول تغيير نمط حياتهم أو التدخل في شؤونهم.

يمكن ايجاز أهم المشكلات التي يخلفها بقاء قضية الاطفال بلا حلول بما يأتي:

١- نشوء جيل من الاطفال فاقد الانتماء الى البلد الذي يعيشون فيه مما يولد الرغبة في الانتقام حال وجدت الفرصة بذلك، لوجود الافكار المتطرفة وعدم معالجتها بصورة صحيحة، لعدم وضع سياسة احتواء لهؤلاء الاطفال.

٢- فتح المجال امام الدول الاخرى للتدخل في شؤون البلد الداخلية ومحاولة فرض سياسات تلك الدول على آلية العمل مع الأطفال، يعود ذلك لإهمال وصمت مؤسسات الدولة حول هذه القضية.

٣- المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية العاملة ضمن مجال حقوق الانسان والطفولة، وما لها من دور قد يكون في بعض الاحيان سلبياً ويُنمي العنف والتمرد عند الاطفال والنساء في معسكرات الاحتجاز.

٤- عدم انخراط الاطفال في المؤسسات التعليمية (المدارس) وهذا ما يجعلهم معزولين بشكل كامل عن محيطهم الاجتماعي، إلا مع الاطفال الذين يتشاركون المعسكرات المخصصة لاحتجازهم والذين يعانون القضية نفسها أي الاستبعاد الاجباري مما يجعل عملية اعادة تجنيدهم سهلة إن توافرت الظروف لذلك.

٥- إن كثير من هؤلاء الاطفال محتجزين في سجون ومخيمات في اقليم كردستان، وهو يشكل تحدياً أمنياً على المدى البعيد لان هذه الاماكن يمنع الدخول لها، لقد حاول الباحث الوصول إلى أحد مخيمات الاحتجاز فجوبه بالرفض.

إن تقديرات أعداد أطفال داعش الأجانب المتواجدين في مراكز احتجاز خُصصت لهم من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بلغ (١١٢٧) طفلاً ذكوراً وإناثاً، قُسمت على أطفال بعمر (أقل من سنة الى ٣) سنوات بلغ (٥١٤) طفلاً، والفئة العمرية ما بين (٤-٩) سنوات ضمت (٤٦٠) طفلاً، إما الاحداث من سن (١٠- أقل ١٨) سنة فقد بلغ (١٥٣) أغلبهم من الفتيات.⁽⁴⁵⁾

يمكن القول بأن اطفال داعش هم قنابل موقوتة معدة للانفجار في أي لحظة اذا ما تم اعداد خطط وبرامج وطنية محكمة يقوم بأعدادها خبراء أمنيين واجتماعيين ونفسيين، لأجل تأهيلهم وتغيير الافكار والتوجهات لديهم ومحاولة إيجاد مخرج قانونية للأطفال الذين لم يحصلوا على وثائق ثبوتية، لأننا اذا سلمنا ولم نجد حلول سريعة فأننا سوف نواجه مشكلات جديدة تتمثل في اقلها وجود فئة فاقدة للهوية في المجتمع سوف توصم بانها (بدون) وهو (الشخص الذي لا تعده أية دولة مواطناً فيها بمقتضى تشريعاتها)،⁽⁴⁶⁾ والمعروف ان اكثر الدول في المنطقة العربية يتواجد فيها البدون هي دولة الكويت وبعض دول الخليج.

١ - الوقاية من الافكار السلبية

إن وجود تقارب بين التنظيمات المتطرفة يجعل موضوع حفظ الامن عملية صعبة ، لكون الافكار الارهابية اصبحت عابرة وجوالة متجاوزة الحدود الوطنية عبر شبكات دولية منظمة، نجد رغم الخلافات الايديولوجية بين هذه التنظيمات إلا أنها تتحد في سياستها اتجاه عدوها، فتجدها تمول وتجنّد وتدريب الافراد لخلخلة الامن في المناطق الرخوة أو التي يكون من السهولة اختراقها.(47)

المنطق السليم يفرض علينا أن يُحدد الخطر والتهديد بدقة، هل هو الارهاب أم التكتيكات التي يلجئ اليها الارهابيون؟ من ثم فالتعامل الناجح مع هذا التهديد لا يكون بالتركيز على الارهاب بقدر ما يكون على الاساليب التي يستخدمها الارهابيون، لان هناك اعمال عنف كثيرة تقع وفي اماكن مختلفة لم يكن المتورط بها الارهاب بل اشخاص لم يكونوا محسوبين عليه أنما متأثرين بأفكاره.(48)

إن تخوف المجتمع وتوجسه من هؤلاء الاطفال وامهاتهم مبني على حقائق وافعال كان المتطرفون يغرسونها في اذهان اطفالهم ونسائهم، هذه العقيدة من غير الممكن لحجز في معسكرات اعتقال أو محاضرات لمنظمات دولية أن تُمحى، كل ذلك سوف يشكل عبئاً إضافياً على القوات الامنية لكون هؤلاء الاطفال والنساء لا يمكن التكهّن بما يمكن أن يصدر عنهم في حال لم يُستجب لطلباتهم، مما قد يعيدنا الى نقطة البداية لان النصر يجب معه المحافظة على الامن القومي اولاً، وثانياً تأمين احتياجات المجتمع في محافظة نينوى من خلال:

- ١ - تأمين حياة افراده والبدء بعملية التنمية المستدامة واستغلال الطاقات البشرية.
 - ٢ - القضاء على مسببات التوتر داخل المجتمع وحماية حقوق الانسان وتحقيق العدالة الاجتماعية لأجل الوصول الى الامن الانساني المستدام .
 - ٣ - البدء بعملية مصالحة مجتمعية تقوم براعيتها الحكومة المركزية ممثلة بالإدارات المحلية وبمساندة منظمات المجتمع المدني العاملة ضمن هذا الاطار، مع تحقيق العدالة الجنائية وانصاف المتضررين من افعال هذه العصابات الاجرامية.
- إن توقع عودة هذه العصابات بطرق واساليب جديدة مستغلة الفكر المتأصل عند بقايا مؤيديها أو كما يصح تسميتهم (الخلايا النائمة)(**) أو الذئاب المنفردة، أن لم يعالج بأسرع وقت ممكن، فالتحديات والمخاوف الامنية مشروعة لكثير من الدول لكن ليست مسوغة لبقائها غير مبالية برعاياها المنتمين إلى هذه العصابات وتحمل الحكومة العراقية أعباء إضافية خطيرة لان بقاء هؤلاء سوف يترتب عليه تحمل كافة تكاليفهم، إن كانت إجتماعية ، امنية، اقتصادية، ثقافية، سياسية.

٢- التدخلات الدولية والاقليمية

كثير من المؤسسات الدولية غير الحكومية تحاول ايجاد سبيل للنفوذ والتغلغل من خلال نشر تقارير عن حالة حقوق الانسان لأسر داعش وكذلك للمتهمين بالانتماء لهذه العصابات لمحاولة كسب ود المجتمع الدولي وايجاد متعاطفين معهم، نشرت منظمة (هيومن رايتس ووتش)**** في أحد تقاريرها إن السلطات العراقية تحتجز أكثر من (١٤٠٠) امرأة أجنبية مع أطفالهن كنّ قد استسلمن مع مقاتلي داعش أواخر عام ٢٠١٧. (49)

يستند المدافعون عن حقوق الطفل بجملة من القرارات الدولية والمواثيق التي تحمي الاطفال في اوقات الحرب والسلم، منها اعلان حقوق الطفل عام (١٩٢٤) والذي نص على وجوب منح الطفل الدعم المادي والمعنوي والتغذية ومعالجته من الامراض واصلاح المنحرفين ومساعدتهم في اوقات الحرب. (50)

أما الاعلان العالمي لحقوق الانسان فقد اوجب على الدول مساعدة ورعاية الاطفال بصورة خاصة وان ينعموا بالحماية نفسها سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رابطة زوجية ام ولادة غير شرعية(51)، وهناك كثير من المواثيق والعهود الدولية التي تؤكد حماية الطفل كإعلان حقوق الطفل الذي اعتمد عام ١٩٥٩ واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩. أن هذه القرارات الدولية توجب على الدول رعاية الاطفال من دون النظر الى وضعهم أو السلوكيات التي اكتسبوها ونوع التنشئة الاجتماعية أو التقاليد والقيم التي تحكم المجتمعات التي يعيشون فيها،

لقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المتعلق (مراجعة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب) ، إذ أقرت أن الأطفال الذين يُزعم أنهم ارتكبوا أو المتهمين بارتكاب جرائم ارهابية قد يكونون هم أنفسهم ضحايا للإرهاب، كما شددت على أن يُعاملوا بطريقة تحفظ حقوقهم وكرامتهم واحتياجاتهم، بما يتماشى مع القانون الدولي ولاسيما الالتزامات الناجمة عن اتفاقية حقوق الطفل. (52)

إن أغلب التقارير التي تنشرها المنظمات الاممية ومنظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني فيها كثير من المبالغة وتهويل الاحداث لكسب استعطف المجتمع الدولي، مع العلم أن هذه المنظمات أكثر المتضررين من افعال واجرام عصابات داعش، إن القضاء على داعش ليس معناه أنتهاء العمليات الارهابية بل ستتقل هذه العصابات من عملية السيطرة على الارض الى الحرب الا متاثلة وهي تتشكل من خلال التفخيخ والعمليات النوعية ضد القوات الامنية والمدنيين العزل التي

نشدها بشكل شبه يومي، ولاسيماً أن هناك حاضنات اجتماعية وفكرية لازالت نشطة ولم يتم معالجتها.

٣- عسكرة المجتمع والاطفال

يُعد مفهوم عسكرة المجتمع من المصطلحات الحديثة نسبياً ويشكل موضوع للاختلاف والتباين الفكري، يشير الى تنميط وإبدال السلوك المدني الطبيعي في الحياة اليومية الى السلوك العسكري عبر دعم ايدولوجية عسكرية وثقافة اجتماعية لأجل التعظيم من شأنها وجعلها كمؤسسة اجتماعية في النظام السياسي. (53)

عسكرة المجتمع هي سياسة تقود المجتمع وتحوله من حالة المدنية الى حالة وضع الأفراد تحت ثقافة السلاح عبر وسائل متعددة، تشمل القطاعات المدنية كافة إذ يتم تجاوز المهمة التي يفترض أن تسند إلى القوا ت المسلحة، ثم يتم توجيه الجزء الاعظم لموارد البلد نحو الاسناد اللوجستي والتعبوي التنقيفي لهذه السياسة التي تُعد من أهم مظاهر الحكم الشمولي لإدارة الدولة والاستحواذ المطلق على السلطة، وهي في الوقت نفسه واقعة اجتماعية تحمل بين طياتها قيم ومفاهيم العنف التي يرثها المجتمع أو توجدها ظروف النشأة، وأمثلة ذلك تجربة قوات الباسيج والحرس الثوري في ايران. (54)

تنتشر ثقافة العسكرة في المجتمعات التي تعاني من ازمات داخلية وخارجية وتهديدات لأنها القومي، العراق واحد من هذه الدول إذ يلاحظ أن الحروب والازمات الاجتماعية التي مر بها دفعته في بعض الاحيان الى تجنيد الاطفال الصغار، كما نجد سياسات الحكومات في ابراز ظاهرة العسكرة كانت واضحة حيث كانت سابقا قبل عام (٢٠٠٣) هناك الطلائع والفنوة واطلاق العيارات النارية يوم الخميس عند رفع العلم ومعسكرات الاشبال، الغاية من ذلك غرس ثقافة العسكرة وزرع قيم الحرب والعنف والعذوانية لدى الاطفال. (55)

وبعد عام (٢٠٠٣) زادت ظاهرة العسكرة بسبب غياب الرقابة الحكومية وزيادة مساحة الحرية الشخصية مما ادى ظهور تشكيلات عسكرية تقاثل قوات الاحتلال الامريكي وقد انخرط كثير من الاطفال دون سن ١٨ عام فيها، في اعقاب خروج قوات الاحتلال بعد عام (٢٠١١) واحداث احتلال الموصل جُنِدَ عددٌ قليل من الاطفال للدفاع عن الاراضي التي احتلتها عصابات داعش الارهابي وقد قتل عدد كبير منهم.

هناك اسباب تؤدي بالأطفال إلى الاشتراك في الحروب أو النزاعات المسلحة، فالأطفال متحمسين ومن السهل تخويفهم والتلاعب بمشاعرهم وجعلهم أدوات حرب، يضاف لذلك لأسباب تتعلق بتحقيق

العدالة الاجتماعية كما في امريكا الوسطى وجنوب افريقيا أبان مدة حكم الاقلية البيضاء، أو يرغبون في الدفاع عن المعتقدات الدينية أو هويتهم الثقافية أو للنار لأبائهم وأسرههم الذين سقطوا في المعارك. (56)

تعمل ظاهرة عسكرة المجتمع على تفكيك منظومة القيم والمعايير الاجتماعية المدنية الثابتة بشكل بطيء لتحل محلها قيم الحرب والخوف عن طريق عسكرته بتوظيف جيد لوسائل الاعلام للتركيز عليها كي تنتج حالة من اللاوعي المجتمعي الذي يتسم بالعنف لحل أي نزاع أو صراع ولتصبح تلك الممارسات نشاط اجتماعي عادي مرغوب فيه في كل الاوقات. (57)

إن العسكرة العرقية والمناطقية هي من أخطر التحديات التي تواجه المخططين الامنيين، وبما أن المجتمع العراقي مقسم على شكل مكونات عرقية واثنية، فكل قومية أو دين أو مذهب نجد عسكرتهم الخاصة، فكل مكون من المكونات كون مجموعته العسكرية للحماية الذاتية بعد تهديدات داعش، لكن ما بعد داعش وعلى الرغم من وجود هيئة الحشد الشعبي التي ترتبط بمجلس الوزراء وهي إحدى المؤسسات الأمنية الرسمية ويدخل ضمنها الحشد العشائري وحشد الايزيدية والتركمان والمسيح، هل بالإمكان السيطرة على هذه التشكيلات وضبط ولاءاتها. لقد أسهمت ظاهرة عسكرة المجتمع في إظهار حالة من عدم التماسك الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي .

يمكن القول إن تأثير العسكرة على حياة الطفل تتجلى بكون ثقافة المجتمع أصبحت ثقافة عنف والاطفال جزء أساسي منه، نتاج هذا العنف سينعكس على حياة الاطفال، كما لا يخفى أن عسكرة المجتمع ستشكل خطراً على أطفال داعش المحتجزين لان ذلك سيشرعهم ان المجتمع مسلح لأجل الانتقام منهم مما سيصعب معه إعادة تأهيلهم وتخليصهم من الفكر المتطرف لأننا وبكل بساطة سنعيد ما كانوا يتعلموه مع عصابات داعش من جديد لكن بطريقة أخرى، كذلك فالأطفال أن لم يتم تأهيلهم وإعادة دمجهم بالمجتمع عند خروجهم سيصدمون بالرفض الاجتماعي أذ سيجدون المجتمع غير قابل باندماجهم من جديد.

ويمكن إيجاز أهم تداعيات عسكرة المجتمع بما يأتي:-

- ١- شل المؤسسات الاجتماعية وتصدع اللحمة الوطنية وكيان الدولة.
- ٢- الانقسام بين هويات قومية ومذهبية وولاءات ومصالح ضيقة.
- ٣- تغليب مصلحة الفصيل أو الحزب المسلح على الانتماء والولاء للوطن.
- ٤- استئصال ظاهرة العنف المسلح ما يؤدي إلى انعكاسه في الثقافة السائدة ويشجع على الجريمة المنظمة والعمليات الارهابية.

٥- إعاقة بناء مؤسسات الدولة على وفق أطر دستورية مدنية لكون ثقافة المجتمع أصبحت عسكرية.

٦- تبدل منظومة القيم والتي ستفضي الى حالة من ادمان السلوك العنيف.

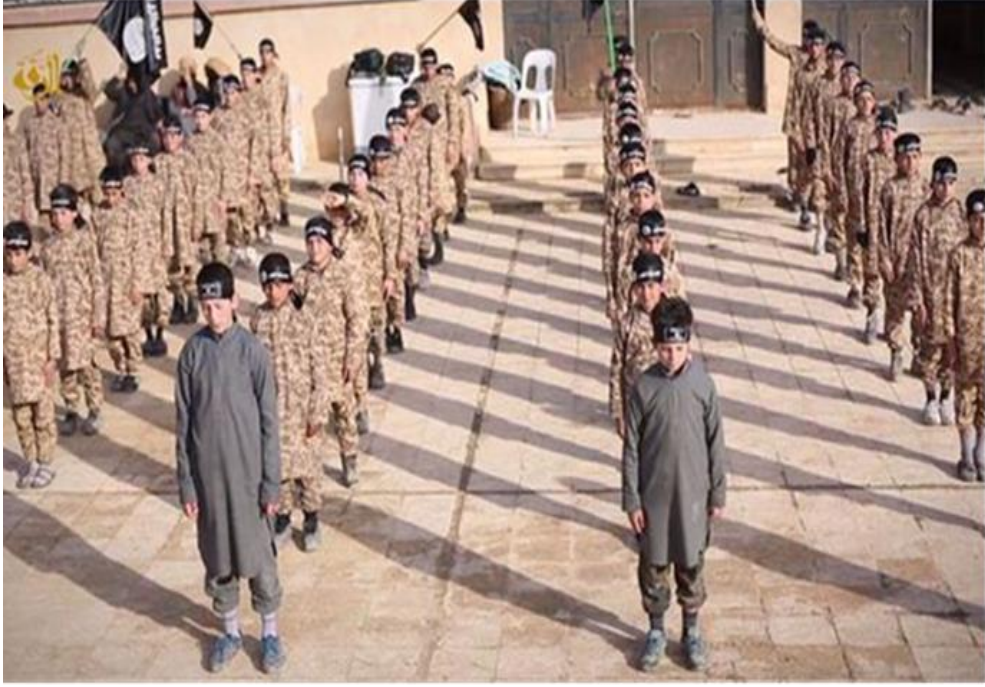
٧- ضعف التسامح الاجتماعي بفعل غلبة السلاح على لغة الحوار والتفاهم وظهور جيل يفضل النمو البدني على النمو العقلي والفكري.

إن ما يهمننا في موضوع العسكرة هو تجنيد الاطفال دون سن ١٨ سنة، فهذا يشكل خرقاً للمواثيق الدولية والتي وقع عليها العراق اذ نجد ان كثير من الاطفال بأعمار صغيرة تم تجنيدهم في الفصائل المسلحة لمقاومة عصابات داعش الارهابية.

يشير مصطلح الاطفال في النزاعات المسلحة إلى أنه أي طفل يرتبط بقوة أو جماعة عسكرية دون سن الثامنة عشرة من العمر ولا يزال أو كان مجنّداً أو مُستخدماً بواسطة قوة أو جماعة عسكرية في أي صفة، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر الأطفال من الفتيان والفتيات ممن يجري استخدامهم محاربين أو طهارة أو حمّالين أو جواسيس أو لأغراض جنسية. (****)

يُعد تجنيد الاطفال للقتال والعمل ونقل الرسائل والمراقبة وايصال المعلومات للقوات العسكرية مستمر في التنظيمات المسلحة المتطرفة من دون رادع ديني أو أخلاقي أو قانوني، فعملية تجنيد الاطفال موجودة على مرّ التاريخ البشري بوظائف تدعم المجهود الحربي مثل الانكشافية في جيش الامبراطورية العثمانية وانضمام (٢٥٠) الف طفل إلى الجيش البريطاني في الحرب العالمية الاولى والشبيبة الهتلرية في الجيش الالمانى في الحرب العالمية الثانية، وحديثاً اشبال صدام في العراق الذين، وبعد عام ٢٠٠٣ طيور الجنة في تنظيم القاعدة الارهابي واخيرا اشبال الخلافة في عصابات داعش. (58)

إن جميع المكونات في العراق عملت بدراية أو من دون دراية على دمج أطفال دون السن القانوني في المنازعات المسلحة وبصور مختلفة مسوعةً ذلك بالدفاع عن الامن الوطني واحياناً عن الاسرة أو الدين أو القومية وهذا ما أدى إلى فقدان حياة كثير منهم في أثناء المعارك، كما لا يخفى ما عملته عصابات داعش من تجنيد لأطفال في المدارس والمعسكرات الخاصة وتغيير مناهج الدراسة للتأثير في عقول الاطفال واقحامهم في ميادين القتال مستخدمة اياهم كقنابل موقوته معدة للتفجير في اي لحظة . كما في الملحق رقم (٣).



ملحق رقم (٣)

معسكر تدريب عصابات داعش الإجرامية

هوامش ومصادر البحث

١. قانون الاحوال الشخصية العراقي ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، المادة ٥١.
٢. دة. عروبة جبار الخرزجي، القانون الدولي لحقوق الانسان، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٣٩٣.
٣. د احمد علي الخطيب وآخرون، شرح قانون الاحوال الشخصية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠، ص١٩٩.
٤. القرآن الكريم، سورة الاحزاب ، الآية ٥.
٥. القرآن الكريم، سورة الروم، الآية ٢٢.
٦. القرآن الكريم، سورة النحل، الآية رقم ٧٢.
٧. الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، المادة ٣٧.

٨. حكمت دورغان، وسيلة امام النساء العراقيات للتخلص من أزواجهن في عصابات داعش، مقال منشور على موقع سيونيك على شبكة الانترنت، آخر مشاهدته بتاريخ ٣٠/١/٢٠١٩، رابط الموقع https://arabic.sputniknews.com/arab_world.
٩. قانون مكافحة الارهاب العراقي لعام ٢٠٠٥.
١٠. د. اسماء جميل رشيد، التداعيات الاجتماعية والنفسية لازمة الموصل، بحث منشور ، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد ٧١، ٢٠١٧، ص ٦٠.
١١. قانون الاحوال الشخصية العراقي ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، المادة ١١.
١٢. قانون الاحوال الشخصية ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، المادة ٤٣.
١٣. قانون الاحوال الشخصية العراقي ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، المادة ٥٤.
١٤. دستور جمهورية العراق ، الفصل الثاني، الحريات ، المادة ٣٧/ثالثا.
١٥. اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، المادة ٧.
١٦. الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، المادة ١٢.
١٧. فارس حميد امانة، اطفال داعش اندماج ام قنابل موقوته، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن تاريخ ٢٠١٦/٩/٤، الموقع الالكتروني www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp ، آخر مشاهدة بتاريخ ١٥/١/٢٠١٦.
١٨. علي زيدان العلي، الاستراتيجيات الوطنية والدولية لمكافحة الارهاب، مجلة اغتراب، بغداد، العدد ٥، ٢٠١٨، ص ٩٤.
١٩. فواز جرجس، داعش الى ابن جهاديو ما بعد القاعدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦، ١٠٧.
٢٠. علي زيدان العلي، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦.
٢١. د. احمد عدنان عزيز، تعزيز الفكر السياسي المعتدل في العراق، مجلة اغتراب، العدد ٥، بغداد، ٢٠١٨، ص ١٥٥.
٢٢. المصدر نفسه، ص ١٥٧.
٢٣. د. احمد عبدالله ناهي، د. علي محمد علوان، الاصلاح السياسي في العراق قراءة في اهم التحديات، بحث منشور، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٤، جامعة النهرين، ٢٠١٨، ص ١٥١.
- (*) نلسون روليهلا هلا مانديلا، ١٩١٨-٢٠١٣ سياسي مناهض لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا شغل منصب رئيس جنوب افريقيا للفترة من ١٩٩٤-١٩٩٩، عمل خلال رئاسته على تشكيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الوطنية اذ ركز على تفكيك ارث نظام الفصل العنصري من خلال التصدي للعنصرية المؤسساتية والفقر وعدم المساواة وتعزيز المصالحة المجتمعية. للمزيد ينظر عفاء عبد الكريم الرئيس، نيلسون مانديلا ودوره السياسي في جنوب افريقيا، منشورات مكتبة عدنان، بغداد ٢٠١٥.
٢٤. جليل طالب اليعقوبي، الارهاب ومواجهته في العراق وسيناريوهات ما بعد داعش، دار الجبل، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٢٥.
٢٥. د. احمد عبدالله ناهي، د. علي محمد علوان، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١-١٦٢.
٢٦. ثامر عباس، استعصاء الاصلاح في العقل العراقي مقارنة حول المعوقات والتوقعات، دار عدنان للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٦.

٢٧. د. بشار سعدون هاشم، الإصلاح في العقل السياسي العراقي الراهن، بحث منشور، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٢ و٧٣، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٣٣٩.
٢٨. منى عطية خزام، العولمة السياسية والاجتماعية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٠.
٢٩. طلعت مصطفى السروجي، السياسة الاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٣.
٣٠. محمود فيصل الغرابيه، الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر، ط٢، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٠٨، ص ١٨٨.
٣١. اسامه احمد محمد، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي(٢٠١١-٢٠١٦)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٧، ص ٢٣.
٣٢. د. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الارهاب ومحاربه في العالم المعاصر، مكتبة كتب عربية، مصر، د ت، ص ٨٠.
٣٣. الجمعية العامة للأمم المتحدة، خطة عمل لمنع التطرف والارهاب، الدورة ٧٠، البند ١٦ و١١٧ من جدول الاعمال، نيويورك، ٢٠١٥، ص ١٠.
٣٤. جليل طالب اليعقوبي، الارهاب ومواجهته في العراق وسيناريوهات ما بعد داعش، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.
٣٥. عبدالله بن الشيخ محفوظ، الارهاب التشخيص والحلول، ط١، منشورات دار العيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص ١٠٨.
٣٦. د. مولود زايد الطيب، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي، المركز العالمي لدراسات وابحث الكتاب الاخضر، بنغازي، ٢٠٠٥، ص ١٨.
٣٧. د. فالح عبد الجبار ، معنى العولمة، بحث منشور، مجلة النهج ، تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، العدد ١٧ ،دمشق، ١٩٩٩، ص ٩٧.
٣٨. احمد تميم، العولمة المظاهر المتناقضة والآثار السلبية على الدول النامية، كلمة مفتي اوكرانيا امام المؤتمر الدولي الثاني للمفكرين والمثقفين الإسلاميين المنعقد في جاكارتا، ٢٠-٢٢ تموز ٢٠٠٦.
٣٩. الفريق الركن صالح سلمان البيضاني، داعش بين الملائات الامنة في الصحراء والعودة الى العمليات داخل المدن، بحث منشور، مجلة اغتراب، العدد(٥)، بغداد، ٢٠١٨، ص ١٦.
٤٠. تيرنس كي كيلى وآخرون، معرفة العدو فهم الدولة الاسلامية والمبادئ اللازمة لهزيمتها، بحث منشور، مؤسسة RAND البحثية، ٢٠١٧ ، ص ٧، رابط المؤسسة <https://www.rand.org>.
٤١. Aymenn al-Tamimi, A Caliphate under Strain: The Documentary Evidence Combating Terrorism, CTC Sentinel, 8-at West Point, 2016, p, 150 .
٤٢. James R. Clapper, Statement for the Record: Worldwide Threat Assessment of the US Intelligence Community, Senate Armed Services Committee, Washington, D.C.: Office of the Director of National Intelligence, 2016, p, 110.
٤٣. تقرير على BBC news عربي، المقاتلون الأجانب في تنظيم الدولة الإسلامية: كم بقي منهم في العراق وسوريا؟، نشر بتاريخ ٢٠/٢/٢٠١٩، الموقع الالكتروني للقناة على شبكة الانترنت <http://www.bbc.com/arabic/middleeast>.
- (**) اشبال الخلافة مصطلح أطلقه تنظيم داعش، على الأطفال دون الـ ١٨ سنة المجندين في صفوفه، الذين أُخضعوا لمعسكرات شرعية وعسكرية، وتربوا من خلالها على القتال بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، من قنص وتفكيك السلاح

وتركيبه والافتحاح بالرصاص الحي، وعلى الأعمال اللوجستية المتمثلة بالتجسس لصالح التنظيم والحراسة والوقوف على الحواجز وأعمال السخرة، كما نشئهم التنظيم على الأفكار المتطرفة وتغيير الغير، واستخدمهم في عمليات التجسس لصالحه والبحث عن معارضيه، وتم إظهارهم في العديد من الإصدارات المرئية التي بثها التنظيم، موجهاً رسالة إلى خصومه، أنّ الحرب حربٌ أجيال وسنين طوال، قد أعد لها أطفالاً جاهزين لتفجير أنفسهم والأخذ بثأر آبائهم متى ساحت الفرصة، المصدر، ينظر مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط، إعادة تأهيل اشبال الخلافة، الرابط الالكتروني <http://www.acharicenter.org/rehabilitating-isis-child-soldiers-ar>، آخر مشاهدة بتاريخ ٢٠١٩/٢/٣٠.

٤٤. خالد كاظم ابودوح، علم اجتماع الامن محاولة للتأصيل، موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، بحث منشور، ٢٠١٧، ص ١١، رابط الموقع <https://www.mominoun.com/articles>، آخر مشاهدة ٢٠١٩/١/٢٢.

٤٥. نازك محمد، عدد اطفال داعش الاجانب في العراق وشروط تسليمهم الى بلدانهم، مقال منشور على شبكة الانترنت المعلوماتية، موقع سيوتيتك نيوز، اخر تحديث بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨، رابط الموقع https://arabic.sputniknews.com/arab_world/، آخر مشاهدة بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٥.

٤٦. الامم المتحدة، الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية عام ١٩٥٤.
٤٧. خالد حنفي علي، تحولات الارهاب من الاستحواذ الى التجوال بالساحل الافريقي، مقال منشور، مجلة السياسة الدولية، شباط ٢٠١٨، آخر مشاهدة بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢، الموقع الالكتروني <http://www.siyassa.org.eg/News/15557.aspx>.

٤٨. عبد الرفيق كشوط، الاسلاموفوبيا من منطق الامنة : عندما يتحول الاسلام الى قضية امنية، بحث منشور، مجلة رؤية تركية، العدد ٤، ٢٠١٦، ص ١٣٢.

***)) الخلايا النائمة: وهي مجموعات متواجدة سرا في مجتمعات الدول التي تقايل هذا التنظيم أو الذي يكون ضدها، وتنتمي هذه الخلايا النائمة عادة لتنظيم ارهابي ما، كالدولة الاسلامية (عصابات داعش الارهابي) مثلاً أو جبهة النصرة أو تنظيم القاعدة، وهي تنظيمات معروفة بامتلاكها خلايا نائمة في المجتمعات التي تخوض معها مواجهات ومعارك حربية واسعة ومحتمة. المصدر، ميشيل حنا الحاج، الذئاب المنفردة خلايا نائمة ام فاعلة بتنفيذ العمليات الانتحارية، مقال على شبكة الانترنت المركز الاوربي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، آخر مشاهدة يوم ٢٠١٩/٢/٦، رابط الموقع <https://www.europarabct.com/>.

****)) هيومن رايس ووتش منظمة حقوق إنسان غير حكومية ولا تهدف للربح، تتكون من أكثر من ٢٧٥ شخصاً يعملون في شتى أرجاء العالم، ويشمل العاملون جملة من الاختصاصيين والمعينين بحقوق الإنسان، منهم خبراء في أوضاع الدول ومحامين وصحفيين وأكاديميين من خلفيات وجنسيات متنوعة. تأسست عام ١٩٧٨ مقرها في نيويورك.

٤٩. تقرير لمنظمة هيومن رايس ووتش، احتجاز (١٤٠٠) امرأة وطفل من مناطق نفوذ داعش، رابط المنظمة على الشبكة المعلوماتية <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/20/>، آخر مشاهدة بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦.

٥٠. اعلان جنيف لحقوق الطفل ١٩٢٤، الاتحاد الدولي لإغاثة الاطفال.

٥١. الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨، الفقرة الثانية من المادة ٢٥.

٥٢. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/٧٠/٢٩١، الدورة ٧٠، نيويورك، اعتمد في ١ تموز ٢٠١٦.



أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني/ نقابة
الأكاديميين العراقيين/ مركز التطوير الاستراتيجي
الأكاديمي وجامعة صلاح الدين/ كلية التربية
الاساس/ اربيل للمدة ١٠-١١ شباط ٢٠٢٠

جامعة واسط مجلة كلية التربية

٥٣. احمد عبد الملك، مجلس التعاون في عيون ابناءه، ط١، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٢.
٥٤. د. سامر مؤيد عبداللطيف. م. حميد حسين كاظم، عسكرة المجتمع واثرها في البناء الديمقراطي، بحث منشور، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٣ و٣٤، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص١١٧.
٥٥. د. فهيمة كريم المشهداني، عنف الدولة ضد الاطفال :عسكرة حياة الاطفال انموذجاً، بحث منشور، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢١، ٢٠٠٩، ص٢٤.
٥٦. التقرير السنوي لليونسيف لسنة ١٩٩٦، وضع الأطفال في العالم، ص ١٧.
٥٧. د.حسن عبد الحميد، ظاهرة عسكرة المجتمع في العراق بعد ٢٠٠٣، بحث منشور، مجلة العلوم السياسية والقانون.مجلد ١، العدد ٤، بغداد، ٢٠١٧، ص١٦٨.
- *****)) ينظر مبادئ باريس بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة، ٢٠٠٧.
٥٨. حسو هورمي، داعش وتجنيد الاطفال الايزيديين، ط١، مكتبة البرخانيين ، اربيل، ٢٠١٩، ص١٧.